

نشرة صحفية

حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **22 أيلول/سبتمبر 2020، الساعة 18/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 14/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 20/00 بتوقيت جنيف، والساعة 23/30 بتوقيت دلهي، والساعة 3/00 من يوم 23 أيلول/سبتمبر 2020 بتوقيت طوكيو)**

*UNCTAD/PRESS/PR/2020/27

Original: English

الأونكتاد: زيادة الأجور وتقليل ربح الشركات هي الوسيلة الأفضل للتعافي من صدمة كوفيد-19

الاقتصاد العالمي يزداد هشاشة وعدم المساواة يتعمق

جنيف، 22 أيلول/سبتمبر 2020- يجب على العالم معالجة عدم المساواة المفرطة من أجل إعادة بناء اقتصاد عالمي أفضل بعد دمار جائحة فيروس كورونا، وفقاً لتقرير [التجارة والتنمية لعام 2020 الصادر عن الأونكتاد](#).

فمن بين كل العلل الموجودة مسبقاً التي كشفت عنها صدمة كوفيد-19، فإن عدم المساواة المفرط، الناتج عن أربعة عقود من قمع الأجور، يشكل أكبر تحدٍ (انظر الشكل). ويحذر التقرير من أن الحديث عن التعافي والانتعاش السريع يشير بالفعل إلى مستقبل أكثر تفاوتاً وعدم مساواة، مع انتعاش للأثرياء ومعاناة لكل الآخرين.

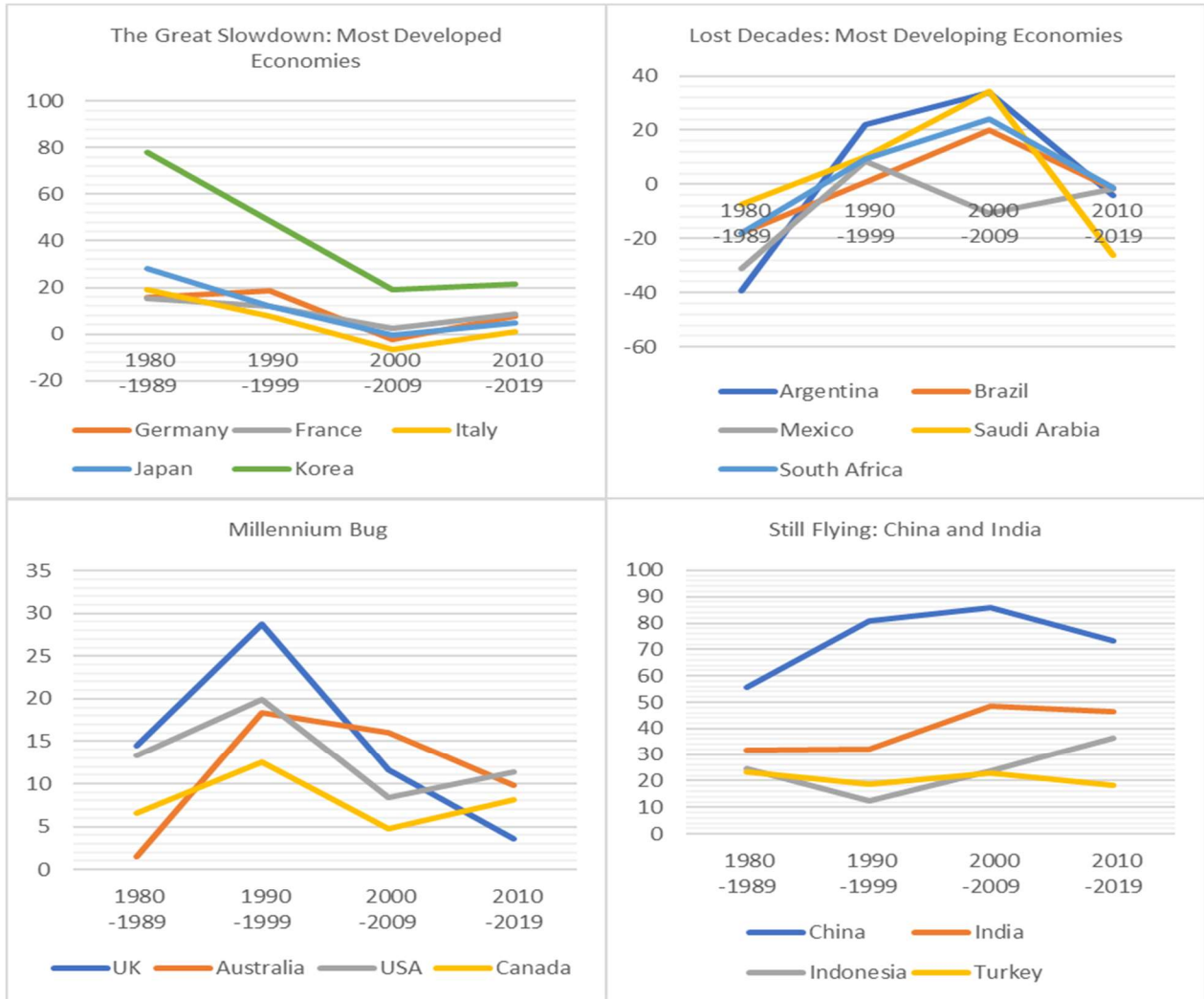
وبناءً على بحوث طويلة الأمد، يخشى الأونكتاد من أن الاستقطاب، في كل من البلدان المتقدمة والنامية، أصبح الآن في بنية نموذج نمو العملة المفرطة. ويجادل التقرير بأنه لمعالجة هذه المشكلة يجب الذهاب أبعد من الدعوات إلى "عدم ترك أي شخص خلف الركب" والنظر بدلاً من ذلك إلى انتقاء الخيارات السياسية للفائزين وكيفية تحديدها بإعاقه انتعاش أكثر شمولاً.

وكشفت الأزمة المالية العالمية إلى أي مدى أصبحت الصناعة المالية تهيمن على السياسات وقرارات الأعمال بينما كانت تغذي نمواً غير موثوق به وغير مستدام. ويقول ريتشارد كوزول رايت، مدير قسم العملة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد: "لقد تم التمسك بالتغيير، لكن القواعد والممارسات التي تحكم توزيع الدخل والقوة الاقتصادية ما زالت في معظمها كما هي."

وفقاً للتقرير، فإن توجيهه ما يقرب من تريليون دولار سنوياً من قبل الشركات المسجلة لدى ستاندرد وبورز لإعادة شراء الأسهم، بدلاً من الاستثمار، هو مؤشر لمدى التلاعب بقواعد اللعبة، في حين يجابي مزيج السياسات السائدة ارتفاع أسعار الأصول مما يزيد من المشكلة.

الشكل: النمو الحقيقي في الأجور، بلدان مختارة، 1980-2019

(التغيرات بنقطة مئوية لمدة 10 سنوات)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية.

اقتصاد عالمي هش، يشوبه عدم المساواة

ونتيجة لذلك، بحلول أوائل عام 2020، أصبح الاقتصاد العالمي أكثر هشاشة، وشابته تفاوتات أعمق، وديون متزايدة، وتصعد في الحوكمة متعددة الأطراف. يقول الأونكتاد إن جائحة كوفيد-19 توفر فرصة ثانية للتعافي بشكل أفضل، لكن ما لم يتم الحد من سيطرة الشركات على الأطر التنظيمية وتقليل التفاوتات، ستزداد هشاشة الاقتصاد العالمي وسيكون الضرر الناجم أكثر عمقاً.

يوضح التقرير أن التركيز فقط على نمو التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر يفشل في معالجة "قواعد اللعبة" الأساسية التي تدفع لعدم المساواة.

وبينما توقف تقليص الأجور وزيادة الربح بعد الأزمة المالية العالمية، فقد تواصل مفعولهما نتيجة لاستمرار اتفاقيات التجارة الحرة والملاذات الضريبية الامنة وأنظمة الملكية الفكرية الصارمة والشركات الوهمية وعمليات إعادة شراء الأسهم والاحتكار.

ويجادل الأونكتاد بأن الدعوات العودية إلى العولمة بأسرع ما يمكن لا توفر طريقاً مرغوباً فيه للخروج من هذا الركود العالمي، ما يحتاجه العالم الآن هو انتعاش اقتصادي أفضل من ذلك الذي أعقب الأزمة العالمية الأخيرة في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

ويركز التقرير على التهديد المتمثل في الانقسام الاقتصادي وما ينتج عنه من تفاوت في الدخل، خلافاً لديناميات التنمية الناجحة حيث يمكن للقطاعات المتقدمة أن تتخلص من وظائف وموارد لتمتصها القطاعات الأقل تقدماً.

بدون التزام الدولة بالتوظيف الكامل والحماية الاجتماعية، فإن ضعف الطلب يمكن الشركات في القطاعات عالية الإنتاجية وذات الأجور المرتفعة، من تقييد دخول شركات أخرى إلى السوق والتخلص من العاملين، الذين يضطرون إلى الانتقال إلى وظائف في قطاعات منخفضة الإنتاجية ومنخفضة الأجور. هذا النمط الضار من التحول الهيكلي يقوض نمو الأجور، ويطلق حلقة مفرغة من تزايد عدم المساواة وانخفاض الإنتاجية وضعف الطلب الكلي، والنتيجة هي اقتصادات ذات سرعتين حيث تنكمش القطاعات المتقدمة وتتوسع القطاعات الأقل تقدماً.

يستخدم التقرير البيانات المتاحة - عن الصين والولايات المتحدة - لتوضيح كيف يمكن للاقتصاد المزدهج، في ظل خيارات سياساتية مختلفة، أن يقلل أو يزيد من الاستقطاب، ويسلط الضوء على ميزة مهمة لتحقيق انتعاش أفضل من الركود الناجم عن جائحة كوفيد-19.

إعادة البناء مصحوباً بمزيد من العدالة

إن حجر الزاوية في السياسة العامة لتحقيق انتعاش أفضل هو إعادة توزيع الدخل، والذي يمكن تحقيقه من خلال وضع العمالة الكاملة ونمو الأجور الحقيقية في قلب سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية. في حين أن هذا ما يحدث بالفعل في بعض الاقتصادات المتقدمة والنامية، إلا أن التقشف المالي يواصل قمع الطلب الكلي في العديد من البلدان بينما اتضحت حدود السياسة النقدية كأداة توسعية بعد عقد من توفير الائتمان بمقاييس غير مسبوق.

ويفيد التقرير بأن برامج العمل العام لها دور أساسي يمكن ان تلعبه لتأمين دخل الأسر مع تحسين البنية التحتية المتعثرة والخدمات العامة. كما أن التحويلات النقدية مثل الدخل الأساسي الشامل مهمة أيضاً لاستدامة الطلب وتقليل عدم المساواة، لا سيما في البلدان النامية.

ولكن لا يكفي أن تكون العمالة الكاملة هدفاً للسياسة العامة للحد من عدم المساواة في البلدان المتقدمة أو النامية، حيث يمكن لكثير من البلدان أن تشهد خلق فرص العمل بمعدلات عالية في ظل نمو ضعيف للطلب، وركود في الإنتاجية. لتصحيح هذا المسار، يجب على الحكومات تحرير السياسة الصناعية من قيودها بهدف توسيع العمالة في الأنشطة عالية الإنتاجية والتأكد من أن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية يتم على المستوى اللازم، بما في ذلك ما يساعد في التحول الأخضر. ويجب استخدام السياسة التجارية ذات الصلة لترجيح هذا الجهد، وتشجيع المنافسة في الطرف الأعلى من سلم الإنتاجية، بدلاً من أن تكون بمثابة سلاح يحد من قدرة العمل على التفاوض.

الاهمية الحاسمة للاستثمار الحكومي

واستكمالاً للسياسات الصناعية والتجارية، ينبغي للدول أن تعود إلى الاستثمار الحكومي، وهو مصدر رئيسي للإنفاق على البنية التحتية في معظم البلدان، هذا الاستثمار مهم بشكل خاص في البلدان النامية، من أجل ازدهار الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى. وعلى وجه التحديد إن الحد من الاستثمار الحكومي الناجم عن التقشف المالي هو الذي أعاق التحول الهيكلي، وأدى في بعض الأحيان إلى عكس مساره.

ويقول التقرير إن القواعد التنظيمية للاقتصاد في جميع البلدان بحاجة إلى كفاءة حصول العمال على حصة أكثر عدلاً من القيمة المضافة. يمكن معالجة ذلك بشكل مباشر من خلال تنظيم سوق عمل يدعم تعويضات العاملين. إن رفع الحد الأدنى للأجور، وتعزيز مؤسسات التفاوض الجماعية، وزيادة مساهمات أصحاب العمل للضمان الاجتماعي هي أدوات واضحة. في حين أن مثل هذه التدابير سوف تحتاج إلى تكييفها مع الظروف الوطنية، فإن الزيادة في حصة دخل العمل يمكن أن تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال مؤازرة إنفاق الأسر المعيشية، وتحفيز الاستثمار بطريقة غير مباشرة.

لكن هذا لن يحدث ما لم تعزز الإدارة متعددة الأطراف وتنسق برنامجاً عالمياً، بصورة أفضل، لإعادة التوزيع والتعافي.

رفع الأجور

يجب أن ترتفع العمالة والأجور الحقيقية بشكل كبير لتصحيح الاختلالات التوزيعية التي تراكمت في ظل العولمة المفرطة، ولكن بناء اقتصادات أكثر شمولاً بعد جائحة كوفيد-19 سيتطلب أيضاً معالجة مباشرة لأشكال مختلفة من التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العرق والجنس، والتي تستمر في تقسيم المجتمعات وتسبب الضرر لآفاق التنمية المستقبلية.

وهناك حاجة خاصة إلى معالجات مباشرة لمكافحة التمييز في مكان العمل وتعزيز وتسهيل الوصول إلى الوظائف في القطاعات الأساسية، لا سيما من خلال استثمارات البنية التحتية الاجتماعية التي تمكن المرأة بشكل أفضل من الجمع بين العمل مدفوع الأجر ومسؤولياتها عن الرعاية.

وبالنظر إلى تحديات التوظيف بعد جائحة كوفيد-19، وفي إطار النمو والتنمية للنوع الاجتماعي، يجب تحويل عمل الرعاية المدفوعة الأجر إلى عمل لائق بأجور ومزايا وأمان عادةً ما تتوفر في الوظائف الصناعية في القطاع الأساسي لسوق العمل.

وبشكل عام، يجب أن تتجاوز السياسة الاجتماعية الاستباقية تقديم شبكات الأمان أو الأرصبات المصممة لالتقاط (أو إيقاف سقوط) الذين يتم دفعهم إلى الخلف.

وتضيف البيانات الأولية عن الأثر الصحي غير المتكافئ لجائحة كوفيد-19 إلى الأدلة التي تشير إلى فعالية الحماية الاجتماعية الشاملة، وليس السياسات الموجهة، في الحد من أوجه عدم المساواة. وكذلك يمكن للحماية الاجتماعية الشاملة التسريع والمساعدة في إدارة التحول الهيكلي، مما يساعد على تعزيز التطور التكنولوجي ومكاسب الإنتاجية، والتأكيد على الترابط بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي.

إن السياسات اللازمة لتحقيق الانتعاش وتؤدي إلى النمو والتنمية المستدامين هي من مكونات ما يسميه الأونكتاد "الصفقة العالمية الخضراء الجديدة". وبرنامج سياساتي لإنعاش الاقتصاد العالمي وإعادة توازنه، ستساعد هذه الاستراتيجية أيضاً في إرساء الأمن الاقتصادي وتوليد المرونة الشاملة لمواجهة الصدمات المستقبلية.

*** ** ***